Kırıkkale Üniversitesi
Sosyal Bilimler Dergisi (KÜSBD)

ISSN 2146-2879 | Kirikkale University Journal of Social Sciences | E-ISSN: 2717-6231

Makale Bilgisi/Article Info
Geliş/Received: 19.08.2021 Kabul/Accepted: 23.12.2021
Araştırma Makalesi/Research Article, s./pp. 299-310.

الوَاسِطَةُ بَيْنَ المُتَقَابِلَيْنِ فِي النَّحْوِ

Hüseyin YUSUF [i]

ملخص

يدور هذا البحث حول مسائل نحويّة حكم عليها بالتّوسّط بين حكمين، وذلك كالتّوسّط بين الإعراب والبناء في الأسماء، والتّعدّي واللّزوم في الأفعال، وغير ذلك ممّا هو موجود في بطون أمّات الكتب النّحويّة، فقد وقع بصري غَيْرَ مرّة على مسائل نحويّة ذهب بعض العلماء فيها إلى القول بالتّوَسّط، فعقدت العزم على جمع ما وقع عليه بصري، ومعالجته في موطن واحد؛ ليكون في متناول مبتغيه، وسهل الوصول إليه على شاديه، وقد سلكت في هذه الدّراسة المنهج الوصفيّ، فجمعت المسائل الموسومة بالتّوسّط بين حكمين من الكتب النحويّة، وفصّلت القول فيها، ووقفت عند آراء النّحاة فيها، ذاكرًا لكلٍّ حجّته في مذهبه ومَشْرَبِهِ، وقد ذيّلت كلّ مسألة بما أراه، وأميل إليه دون سواه، وتنصرف عنه نفسي مطمئنّة، وقد واجهت صعوبة في جمع هذه المسائل المتناثرة في الأبواب النّحويّة المتفرّقة، وذلك لندرة هذه المسائل، وعدم اشتهارها، فتتبّعتها في مظانّها، ورصدتها في أبوابها، ثم ذيّلت البحث بما أراه من نتائج، فثَبَتٍ للمصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: *الواسطة، بين، المتقابلين، في النّحو.*

Nahivde Zıtlıklar Arasındaki Arabulucu

Öz

Bu araştırma iki hüküm arasındaki arabuluculuğa göre nahiv sorunları etrafında dönmektedir. Ayrıca isimlerde irab ve binae, fiillerde müteaddi (geçişli) ve istek kipleri ve nahiv kitaplarının ana konularında bulunan diğer arabulucukları ele almaktadır. Bazı bilim adamlarınının arabuluculuk ile igli kastettiği nahiv sorunlarıyla birçok kez karşılaştım. İstenilen şeylerin el altında ve kolayca ulaşılabilir olması için karşılaştığım sorunları tek bir noktada toplama kararı aldım. Bu çalışmada betimsel yöntemi kullandım ve nahiv kitaplarından iki hüküm arasında arabuluculuk ile nitelenen sorunları toplayıp kendi içerisinde detaylandırdım. Gramercilerin bu konudaki görüşlerinin üzerinde durdum. Bu makale içerisinde gramercilerin her birinin öğretisindeki argümanlarından zikrederek görüşleri üzerinde de durdum. Gördüğüm her problemi ekledim ve yalnızca buna yöneldim ve bu konuda kendimi serbest bıraktım. Çeşitli nahiv konularındaki dağınık sorunları biraraya getirmede zorluklarla karşılaştım, bunun sebebi sorunların azlığı ve kısıtlı olmasından kaynaklanıyor, bulunabilinecek her yeri takip ettim ve konularını gözlemledim, daha sonra kaynaklar ve uzmanlar tarafından kontrol edilen ulaştığım sonuçları araştırmaya ekledim.

Anahtar Kelimeler*: Arabulucu, Arasında, Zıtlıklar, Nahivde.*

The Middle Judgment Between Two Opposite Issues Syntax

Absract

This research considers the syntax issues which are adjudged by means of following a middle course between two judgments. Our research includes to follow a middle course between irab and nouns' structure, transitive and intransitive verbs and various similar subjects in the syntax books. The syntax

[i] Dr. Öğr. Üyesi, İstanbul 29 Mayıs Üniversitesi, Edebiyat Fakültesi, Mütercim Tercümanlık Anabilim Dalı, e-posta: hyusuf@29mayis.edu.tr, dr.husseinelyousef@gmail.com., ORCID ID: 0000-0002-0663- 0754

issues that some scholars adjudged on "following a middle course" about them have gotten my eyes many times. Therefore, I determined in gathering the issues which got my eyes and providing a solution in a single place. My goal is to help those who are interested in this subject and to provide that the students of this science can easily reach to the relevant subject. In this research, I used the definitional method. So I brought the issues together which have the subject on "holding the middle course between two judgment" from the syntax books. I considered those in details which were said about the issues, and I included the views of syntax scholars about that subject. I mentioned about the evidence of each scholars which adapting to the sect and disposition. At the end of each issue, I additionally gave each of my views and idea that I only inclined to it and my heart accepted it peacefully. I sought those issues in sources where they can be found and I observed and controlled them in the relevant babs. Then, I added my results to the research; I determined on the resource and reference Works.

***Keywords**: The Middle Judgment, Between, Two Opposite Issues, In Syntax.*

مقدّمة

يشيع في كتب النّحو قولهم: (واسطة بين كذا وكذا)، بمعنى أنّه ليس من هذا القبيل ولا ذاك، فليس له حكم أحد المتقابلين، وحين كنت أقف عند بعض المسائل النّحوية، لفت نظري شيوع مثل هذه الأحكام في بعض الأبواب، كقولهم في باب المعرب والمبنيّ: ليس معربًا ولا مبنيًّا، بل هو واسطة بينهما، وكقولهم في باب المتعدي واللّازم: ليس متعدّيًا ولا لازمًا، بل هو واسطة بينهما، وكقولهم في باب العَلَمِ: لَيْسَ مَنْقولًا ولا مُرْتَجَلًا، بل هو واسطة بينهما، وقد عزمت على جمع شتات هذه الأمور، ونظمها في بحث، ثم دراستها وتذييلها بما أراه، فبدأت بجمعها من بطون أمات الكتب، ووقفت عندها دارسًا لها دراسة ناقدة تحتّم عليَّ أن أفصح عن رأيي في ختام كل مسألة.

ثم يجدر بنا أن نقف عند تعريف الواسطة لغة، واصطلاحًا، فأما لغة: فالواسطة: هي ما يكون وَسَطَ شيئين حقيقة، أو حكمًا، ومن ذلك وَاسِطَةُ العِقْدِ: أي: الجَوْهَرَةُ الكَبِيرَةُ وَسَطَ العِقْدِ، وكقولنا: هذا الرأي واسطةٌ بين الرأيين، أي: هو وسط بينهما.(مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج٢/ص ١٠٣٢.)وفي الاصطلاح: تَوَسُّطُ حُكْمٍ بَيْنَ حُكْمَيْنِ مُتَقَابِلَيْنِ، وذلِكَ بِنَفْيِ حُكْمَيْهِمَا عَنْهُ.

التَّوَسُّطُ بَيْنَ الإِعْرَابِ والبِنَاءِ

من المعلوم أن الاسم يبنى حين يشبه الحرف، وهذا الشبه بين الحرف والاسم له أضرب لسنا بصدد الوقوف عندها، فالاسم معرب، أو مبني، ولكن بعض العلماء نحوا منحًى آخر، وسلكوا منهجًا مغايرًا، فرأوا أن هناك أسماءً ليست معربة، وليست مبنية، بل هي واسطة بين الإعراب والبناء.

جمهور النحاة يرى أن القسمة ثُنَائِيَّةٌ لا غَيْرُ، فالاسم معرب، أو مبنيّ، وليس هناك ما يطلقون عليه: واسطة بين المعرب والمبني، وتحت (**التَّوَسُّطُ بَيْنَ الإِعْرَابِ والبِنَاءِ**) سنقوم بدراسة ثلاث مسائل، وهي: (**القَوْلُ بِتَوَسُّطِ المُضَافِ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ بَيْنَ الإِعْرَابِ والبِنَاءِ**). و(**القَوْلُ بِتَوَسُّطِ المُنَادَى العَلَمِ بَيْنَ الإِعْرَابِ والبِنَاءِ**)، و(**القَوْلُ بِتَوَسُّطِ الأَسْمَاءِ قَبْلَ تَرْكِيبِهَا بَيْنَ الإِعْرَابِ والبِنَاءِ**)، فأقول –وبالله التوفيق–:

القَوْلُ بِتَوَسُّطِ المُضَافِ إلى يَاءِ المُتَكَلِّمِ بَيْنَ الإِعْرَابِ والبِنَاءِ

ثمة بعض المذاهب في الاسم المضاف إلى الياء التي للمتكلم، يجدر بنا أن نذكرها، وأن نرجّح ما نراه مناسبًا منها، وهي:

١. **الاتجاه الأول**: مذهب الجمهور، وهو أنه مُعرَبٌ، ويكون إعرابه بحركات غير ظاهرة في الأحوال الثلاثة، في الرفع، والنصب، والجر، وهذا ما أراه وأرجحه على غيره، فهو مُعرب في حالة كونه مرفوعًا بضمة غير ظاهرة، منعَ من ظهورها كون المحل – وهو الحرف الأخير– مشغولًا بحركة تناسب ياء المتكلم، وكذلك في حالتي النصب، والجر.

٢. **الاتجاه الثّاني**: مذهب ابن مالك، فهو يرى أنّ المضاف إلى ياء المتكلّم معرب بحركات مقدّرة في حالتي الرّفع والنّصب، ومجرور بالكسرة الظاهر في حالة الجرّ، وذلك لأنّ حركة البناء تجانس حركة الإعراب، فرأى أنه من الحَسَنِ أن نطلق على الكسرة قبل ياء المتكلم في حالة الجر كسرة إعراب لا بناء، والحقيقة أن ما ذهب إليه ابن مالك لا تسانده حجة، ولا يقوم على دليل، فالكسرة التي كانت موجودة في حالتي الرفع والنصب هي ذاتُها الموجودة في حالة الجر، فما ذهب إليه ابن مالك بعيد عن الصواب، ولا يستند على حجة قوية. (ابن مالك، ١٤١٠هـ، ج٣/ص ٢٧٩).

٣. الاتجاه الثّالث: وهو مذهب الجرجانيّ، و وافقه ابن الخَشَّابِ، والمُطَرِّزِيُّ، ويرى هؤلاء أن المضاف إلى ياء المتكلم مبنيّ، لأن ما قبل الياء يُلَازِمُ الكَسْرَ في حالات الإعراب جميعِها، فهذه المُلَازَمَةُ دليل البناء، والحقيقة أن هذا المذهب قائم على نَظْرَةٍ سَطْحِيَّةٍ، فالكسرة جِيءَ بها لمناسبة الياء، ولا سبب للبناء في المضاف إلى ياء المتكلم، بل إنّ الإضافة تُبْعِدُ الكلمة عن البناء، وهذا ما حصل لـ (أيّ) الاستفهامية، فهي معربة على خلاف أدوات الاستفهام الأخرى، وذلك بسبب ما يلازمها من الإضافة.

٤. الاتّجاه الرّابع: مذهب ابن جِنّيْ، فهو يرى أن المضاف إلى ياء المتكلم واسطة بين المعرب والمبني، والذي دفعه إلى القول بذلك أنّ قولنا: (غُلَامِي)، لم تظهر على حرفه الأخير علامات الإعراب، وهذا دليل عنده على كونه غَيْرَ معرب، كما أنه غير مبني لأَنْ ليس ثمة سببٌ داعٍ إلى البناء من الأسباب المعروفة:(الشَّبَهُ الوَضْعِيّ، والمعنوي، النّيابة عن الفعل، الافتقار المتأصل)؛ لذا فالمضاف إلى ياء المتكلم له منزلة بين منزلة الإعراب والبناء.

قد عقد ابن جني في الخصائص بابًا سَمَّاه (باب في الحكم يَقِفُ بين الحُكْمَينِ)، فقال:"هَذَا شيء موجود في اللغة العربية في النطق... وذلك مثلُ كسرة ما قَبْلَ الياء في الاسم الذي هو مضاف إلى ياء المتكلم في نَحْوِ: كتابي، وأبي، فهذه الحركة ليست حركة إِعْرَابٍ ولا حركة بِنَاءٍ، أمّا كونها غيرَ حركة إعراب، فلأنَّ الاسم في العربية يكون أحيانًا مرفوعًا وأحيانًا منصوبًا، وهي فيه، نَحْوُ: هذا كتابي، ورأيت أبي... وأمّا عدها غيرَ حركة بناء، فلأنَّ الكلمة التي دخلت عليها معربة متمكّنة، فليست تلك الحركة التي دخلت عليها في آخرها بحركة بناء".(ابن جنّيْ، ج٢/ص٣٥٩).

قال ببناء المضاف إلى ياء المتكلم غير واحد من النحاة، فقد قال الزمخشري في مفصله: "وَمَا يضاف إِلَى اليَاءِ التي للتكلم، فَحُكْمُهُ في العربية الكَسْرُ، مثل قَولِكَ فِي الاسم الصَّحِيحِ والاسم الجَارِي مَجْرَاهُ: كتابي، ودَلْوِي".(الزّمخشريّ، ١٩٩٣م، ص ١٣٩).

وأخيرًا، فالذي أراه، وتنصرف عنه نفسي مطمئنة أن المضاف إلى ياء المتكلم معرب غير مبني، غير أنه لازمت آخره الكسرة للمناسبة، لا لِشَيءٍ آخَرَ.

القَوْلُ بِتَوَسُّطِ المُنَادَى العَلَمِ بَينَ الإِعْرَابِ والبِنَاءِ

من المعلوم نحويًّا أنّ المنادى العلم نحو: (يا محمد) ونحوِهِ، مبني على ما يرفع به، وليس من الإعراب في شيء، هذا ما عليه جمهور النحاة ومن تَابَعَهُمْ، غَيْرَ أَنَّ بعض النحويين ذكر أن هناك من يرى أن المنادى العلم لا هو معرب ولا مبني، بل هو واسطة بين الإعراب والبناء.

وبالرجوع إلى شرح المفصل لابن يعيش نجده يذكر ثمة هذا الخلافَ، ولكنه يرى ما يراه جمهور النحاة من كون المنادى العلم معربًا، فقد جاء في شرح المفصل: "وإن قيل: إذا قلت: (يا زيدُ) و(يا خالدُ)، أمبنيٌّ هو أم معربٌ؟ وهل الضمّةُ فيه حركةُ بناء أو حركةُ إعراب؟ فالجوابُ أنّه مبنيٌّ على الضمّ، والذي يدلّ على ذلك حذفُهم التنوينَ منه، ولو كان معربًا، لَمَا حُذف التنوين منه...وممّا يشير إلى أنّه غيرُ معرب أنَّ محله نصبٌ، ألا ترى أنّ الاسم المضاف في العربية إذا وقع موقعَه، يكون منصوبًا، نحوَ: (يا عبدَ الله)، وأنّ نَعْتَ المفرد والمعطوفَ يجوز فيهما الرفعُ على اللفظ والنصبُ، نحو: (يا زيدُ الظريفُ، والظريفَ)، و(يا زيدُ، والحارثُ، والحارثَ). قال الشاعر:

ألا يا قَيْسُ والضَّحّاكُ سِيرَا***فقَدْ جاوزتُما خَمَرَ الطريقِ(٢)

يُروى برفع "الضحّاك" ونصبه، ولولا أنّ موضعه نصبٌ، لَمَا جاز النصبُ في نَعْته وما عُطف عليه. وذلك أنّ العامل إذا عمِل من رفعٍ، أو نصب، أو جرٍّ، لم يكن لذلك الاسم موضعٌ سِوَى ما ظهر، ألا ترى أنّ المضاف لما لم يكَن له موضعٌ سوى ما هو عليه، لم يجز في نعته غيرُ النصب، فبَانَ بذلك أنّه مبنيٌّ مضمومٌ.

وقد ذهب قومٌ إلى أنّه بين المعرب والمبني، والمذهبُ الأوّلُ، إلا أنّ حركتَه، وإن كانت حركةَ بناء، إلّا أنها مشبَّهةٌ بحركةِ الإعراب بسبب أنّ كلّ اسم منصرف يكون في هذا المحل يُضَمّ، فأشبه بسبب ذلك المرفوعَ بـ "قَامَ" ونحوِه من الأفعال، لأنّ كلَّ اسم متمكّنٍ –أي: منصرف في العربية– يُسْنَد إليه الفعلُ، فهو مرفوعٌ، ولذلك من الجيد أن تتبعه الصفة على اللفظ، فتقولَ: "يا خالد العظيمُ"، كما تقول: "جاء خالدٌ العظيم".(محمد الفارضيّ، ١٤٠٩هـ، ج١/ص٤٥).

وقد ذكر العلامة شمس الدين الفارضي في شرحه على ألفية ابن مالك أن بعض العلماء يرى أن العلم المنادى واسطة لا معرب ولا مبني، فقال:"ذكر ابن يعيش في شرح المفصل أنّ نحو (يا زيد)، واسطة لا معرب ولا مبنيّ". (ابن بعيش، ١٤٢٢هـ، ج١/ص٣٢١).

أخيرًا، فالذي أرجحه أن المنادى المفرد العلم في قولنا: (يا محمد) وما كان على شاكلته لا يعدو كونه مبنيًّا؛ إذ لو كان معربًا، لوجدنا تنوين النصب على آخره؛ لأنه في محل نصب مفعول به، فحين نقول: يا محمدُ، فتقديره: أنادي محمدًا، فلو كان معربًا، لظهر التنوين على آخره، وغاية ما في الأمر أنّه مبني، ويبقى أن نذكر سبب بناء المنادى العلم، فقد ذكر المرادي ذلك في شرحه على ألفية ابن مالك، فقال:" فإن قلت: ما سبب بِنَاءِ الاسم المُنَادَى حال كونه مُفْرَدًا؟ قُلْتُ: كونه شبيهًا بالضمير مِنْ نَحْو: (يا أَنْتِ) في كونه معرفة ومفردًا، وكونه مشتملًا على معنى الخطاب. وقيل: كونه جاريًا مجْرَى الأَصْوَاتِ، وينسب هذا القول شيخ النحاة سيبويه".(المرادي، ابن مالك،١٤٢٨هـ، ج٢/ص ١٠٥٩).وأما دعوى كونه بين الإعراب والبناء، فهي دعوى باطلة، لا تقوم على حجة، ولا يساندها دليل.

القَوْلُ بِتَوَسُّطِ الأَسْمَاءِ بَيْنَ الإِعْرَابِ والبِنَاءِ قَبْلَ تَرْكِيبِهَا

من المعلوم أن الأسماء تعرب حين تُنْظَمُ في سِلْكِ جملة، فتظهر عليها علامات الإعراب التي تشير إلى حالتها من حيث الفاعليَّةُ والمفعولية والإضافة وما سَاوَى ذلك، ولكن ماحكم الأسماء المفردة قبل أن تُعْقَدَ منها جملة؟ أهِيَ معربة؟ أم أنها مبنية لِعَدَمِ تَعَاوُرِ معاني الفاعلية والمفعولية والإضافة عليها؟ أم أنّها واسطة بين الإعراب والبناء لعدم ما يدعو إليهما؟ هذا ما سأقف عنده في السطور التالية.

وبالرجوع إلى كتب النحو، نجد أن النحاة اختلفوا في حكم الكلمة قبل تركيبها على ثلاثة أقوال، وهي:

الفريق الأول: يقول بإعرابها.

الفريق الثاني: يقول ببنائها.

الفريق الثالث: يراها واسطة بين الإعراب، والبناء.

ذكر السيوطي في همع الهوامع مختصر هذا الخلاف، فقال:"فِي الْأَسْمَاءِ العربية قَبْلَ أَنْ تَكُونَ مُرَكَّبَةً أَقوَالٌ ثَلَاثَةٌ: الأول: وَيُنْسَبُ إلى ابْن الْحَاجِب– أَنَّ الأَسْمَاءَ قَبْلَ تَرْكِيبِهَا مَبْنِيَّة؛ لأَنَّهُ عَدَّ عَدَمَ تركيب الأسماء سببًا مِنْ أَسْبَابِ الْبِنَاءِ، وذهب غَيْرُهُ إلى أنّها في هذه الحَالَةِ شبيهة بالْحُرُوفَ الْمُهْمَلَةَ فِي أنها ليست عامِلَةً وَلَا مَعْمُولَةً. الثَّانِي: أَنَّ الأَسْمَاءَ قَبْلَ التَّرْكِيبِ مُعْرَبَةٌ وذلِكَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ

(١) البيت من البحر الوافر، ومعنى قوله: خَمَر الطَّرِيقِ: أي: ما فيه من أشجار ونحوها. والبيت موجود في: (ابن جني، اللمع في العربية، د.ط، ص ١١١).

عَدَمَ تَرْكِيبِ الأَسْمَاءِ لَيْسَ سَبَبًا من أَسْبَابِ البِنَاءِ، والشَّبَهُ الذي ذكر مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّهَا قابلة للْعَمَل. وَالثَّالِث: أَنَّهَا واسطة بين حكمين، فهي لَا مَبْنِيَّةٌ وَلَا مُعْرَبَةٌ لِعَدَمِ الْمُوجِبِ لِكُلٍّ مِنْهُمَا...وَهَذَا هُوَ الْمُخْتَار عِنْدِي تَبَعًا لِأَبِي حَيَّانَ".(السّيوطي، ج١/ص ٧٥).

وقد ذكر ابن الحاجب رَأْيَهُ فِي مَعْرِضِ رده ما يراه الزمخشري من إعراب الكلمات غير المسبوكة في جملة، فقال:"وَهَذا الأمر منه غريب، كَيْفَ يُعْرَبُ الِاسْمُ دُونَ دَاعٍ لِلإِعْرَابِ! ...ثُمَّ لَنَا أَنْ نَقُولُ: إِنَّ مِثْلَ تلك الكَلِمَاتِ في العربية سَوَاءٌ أَكَانَتْ مِنْ الأَسْمَاءِ الَّتِي هِيَ لِحُرُوفِ الهِجَاءِ فِي العربية، أَوْ مِنْ أَسْمَاءِ العَدَدِ كقولك: (وَاحِد، ثَلَاثَةٌ، خَمْسَةٌ)، أو من غيرهما كـ(مُحَمَّد، خَالِد، بَكْ)، وَإِنِ اتَّصَلَ بَعْضُهَا بِالبَعْضِ الآخر فِي اللَّفْظ، غَيْرَ أَنَّ آخِرَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا فِي دَرَجَةِ مَا تَمّ الوُقُوفُ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا تحتّم ذَلِكَ فِيهَا لِكونِ كُلِّ كَلِمَةٍ مِنْ هذه الكلمات مُنْفَصِلَة عَمَّا يأتي بَعْدَها مِنْ حَيْثُ المعْنَى...فَهَذِهِ الأَسْمَاءُ مَبْنِيَّةٌ، وبِنَاؤُهَا عَلَى السُّكُونَ، وقد أَجْرَيْتَ عَلَيْهَا حُكْمَ ما يُوقَفُ عَلَيْهِ ".(الرّضيّ، ١٩٧٥م، ج٢/ص ٢٢٢).

أشار الشيخ محيي الدين عبد الحميد في حاشيته "منحة الجليل بشرح ابن عقيل" إلى ما ينسب إلى ابن الحاجب، وحكم عليه بالفساد، فقال:"وَذَهَبَ بَعْضُ العُلَمَاءِ–مِنْهُمُ ابْنُ الحَاجِبِ–فَقَالِ: إِنَّ مِنَ الأَسْبَابِ التي تَدْعُو إِلَى البِنَاءِ فِي العربية كَوْنُ الكَلمَةِ غَيْرَ مُرَكَّبَةٍ، وَبهذا تَكُونُ الأَسْمَاءُ العربية قَبْلَ أَنْ تَكُونَ مُرَكَّبَةً فِي جُملةٍ مَبْنِيَّةً، وَهَذَا القَوْلُ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ فَاسِدٌ. والصّحيحُ: أَنَّ الأَسْمَاءَ فِي العربية قَبْلَ كَوْنِهَا مُرَكَّبَةً فِي جُمْلَةٍ، لَيْسَتْ مُعْرَبَةً وَلَا مَبْنِيَّةً، وذلك لِكَوْنِ الإِعْرَابِ والبِنَاءِ حُكْمَيْنِ مِنَ الأَحْكَامِ الخَاصَّةِ بِالتَّرَاكِيبِ، أَلَيسَ تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولونَ فِي تعريفِ الإِعْرَابَ بِأَنَّهُ: أَثَرٌ يَكُون ظَاهِرًا أَوْ مُقَدَّرٌ يَقْتَضِيه العَامِلُ؟ أَوْ يَقُولُونَ فِي تَعْرِيفِهِ: تغييرٌ فِي أَوَاخِرِ الكَلِمِ بسبب اخْتِلَافِ العَوَامِلِ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَيْهِ، ومعلوم أنّ البِنَاء عَكْسُهُ، فَمَا لَمْ يَكُنْ فِي حالة تَرْكِيبٌ، فَلَيْسَ مِنَ المِمْكِنِ الحُكْمُ عَلَيْهِ بِإِعْرَابٍ أَوْ بِنَاءٍ".(محمد محيي الدين عبد الحميد، ١٤٢٠هـ، ج١/ص ٢٩).

وقد كان الزَّمخشريّ مِمَّن يرى إعراب الكلمات قبل تركيبها في جملة، وقد أشار إلى ذلك في الكشاف، فقال:" فَإِنْ قيل: مِنْ أيّ نوعٍ هذِهِ الأَسْمَاءُ، أهِيَ مِنَ الأَسْمَاءِ المعْرَبَةِ أم المبْنِيَّةِ؟ قُلْتُ: بَلْ هِيَ من قَبِيلِ الأسماء الّتي دخلها الإعرابُ، والذي دفع إلى كونِهَا ساكِنَةً مِثْلَ كلمة (زيد، وعمرو) وما شابه ذلك من الأسماء؛ لأنه لايَدْخُلُهَا الإِعْرَابُ لِعَدَمِ وُجُودِ مَا يَطْلُبُهُ ويَقْتَضِيهِ".(الزمخشري، ١٤٠٧هـ، ج١/ص ٢٢).

هكذا كما نرى، ليست كلمة النحاة سواء فيما يتعلق بالكلمات قبل تركيبها من حيث الإعراب، والبناء، والتوسط، والذي أراه راجحًا على غيره، وتنصرف عنه النفس مطمئنة أن الكلمات قبل تركيبها لا توصف بكونها معربة أو مبنية، بل هي متوسطة بين الإعراب والبناء، فإذا ما نظمت الكلمة في جملة، فحينها نستطيع أن نحكم عليها بالبناء أو الإعراب لحصول ما يقتضيه.

القَوْلُ بِتَوَسُّطِ بَعْضِ الأَعَلَامِ بَيْنَ النَّقْلِ والِارْتِجَالِ

بداية وقبل أن نشرع في تفاصيل هذه المسألة يجدر بنا أن نقف عند معنى العلم المنقول، والعلم المرتجل؛ ليكون القارئ على بينة، فـ(العَلَمُ المرتجل): مالم يكن له استخدام قبل أن يكون علمًا في غير العلمية، بل تم استخدامه ابتداءً علمًا، كـ(سعادَ) و(عُمرَ). والعلمُ المنقول: –وهو الأكثر استخدامًا في الأعلام–: ما تمّ أخذه من شيء لم يكن علمًا، ثم استخدم في العلمية، وهو إما مأخوذ من المصادر، كـ(فَضْلٍ) وإمّا عن اسم جنس كـ(أَسَدٍ)، وإمّا عما أصله صفة، كـ(حَارِثٍ) و(مَسْعُودٍ) و(سَعِيدٍ)، وإما عن فعل كـ(شَمَّرَ) و(أَبَانَ) و(يَشْكُرَ) و(يَحْيَى) و(اجذِمْ) و(قُمْ)، وإمَا عن جملة كـ(جَادَ الحقُّ)، وَ(تَأَبَّطَ شَرًّا). (الغلاييني، ١٤١٤هـ،ص ١١١ وص ١١٢).

هكذا كما نلاحظ أنّ القسمة ثنائية، فالعلم لا يعدو كونه مرتجلًا أو منقولًا، وهذا ما عليه جمهور النحاة، بيد أن هناك طائفة نحت منحى آخر، ورأت أن القسمة ثلاثية، فالعلم مرتجل، أو منقول، أو واسطة بين المنقول والمرتجل.

ذكر الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك هذا الخلاف، فقال:" إِذْ لَا وَاسِطَةَ عَلَى ما هو مشهور بين أهل اللغة، وذكر بعض العلماء أن ما كانت علميته بالغلبة لا هو منقول ولا مرتجل، وقد نقل عن سيبويه أنه يرى أنّ الأعلام كلَّها منقولة، بينما نقل عن الزجاج أنّها كلَّها مرتجلة ". (الأشموني، ١٤١٩هـ، ج١/ص ١١٤).

كما نلاحظ في نصّ الأشموني السابق أنّ ثمة خلافًا في الأعلام من حيث النقل والارتجال، فنقل أنّ سيبويه يرى أنّ الأعلام كلها منقولة، وقد وافق سيبويه في ذلك ابن عصفور في الممتع، فقال: "هَذَا هُوَ المَذْهَبُ الصَّحِيحُ فِي الأَعْلَامِ، أَعْنِي أَنَّهَا كُلَّهَا مَنْقُولَةٌ".(ابن عصفور، ١٩٩٦م، ص٣١٥).

وقد رجعت إلى كتاب سيبويه، فلم أقف على ما يدل على رأيه، ونقل عن الزجاج أنها كلها مرتجلة، وذكر قبل ذلك أن هناك ضربًا لايعدّ من المنقول ولا المرتجل، وهو العلم بالغَلَبَة، والعلم بالغلبة هو أن يغلب على لفظ استعماله في شيء خاص، وفي الأصل يمكن أن يطلق عليه وعلى غيره، وقد أشار إلى ذلك ابن مالك في ألفيته حين قال:

وَقَدْ يَكُونُ عَلَمًا بالغَلَبَة*مُضَافًا أَوْ مَصْحُوبَ "أَلْ" كَالْعَقَبَة**

فالعلم بالغلبة قد يكون مضافًا كـ(ابن عمر)، و(ابن عبّاس) ، و(ابن مسعود)، فصارت هذه المضافات أعلامًا بغلبة استخدامها على العبادلة المشهورين، والحقيقة أن هناك الكثيرين مما يمكن أن يطلق عليهم (ابن عمر، وابن عباس، وابن مسعود)، ولكنه لم يغلب عليهم ذلك، فصارت هذه المضافات أعلامًا، فحين استخدامها، لايتبادر إلى الذهن غير من غلبت عليهم.

والمقترن بـ(أل) يكون علمًا بالغلبة نحو: (المدينة) و(الكتاب)، فإنّ الأصل أن تطلق كلمة مدينة على جميع المدن، كما أن حق كلمة كتاب أن تطلق ويراد بها كل كتاب في أيّ علم كان، ولكن غلب استخدام كلمة المدينة على مدينة المصطفى ﷺ، والكتاب على كتاب تلميذ الخليل سيبويه.

وتطرق الإمام السيوطي في همع الهوامع إلى هذه المسألة، وذكر ما فيها بالتفصيل، وذكر أن الأكثرين يرون القسمة ثلاثية، فقال: "إنّ العَلَمَ قسمان: منقول، ومرتجل، وما هو واسِطَةٌ بينهما لا يمكن أن نسمِّيَهُ منقولًا، ولا مرتجلًا، وهذا رأي أكثر علماء النحو في هذه المسألة". (السيوطي، د.ط، ج١/ص ٢٨٥).

وفي ختام هذه المسألة، أرى أن القسمة لا تخرج عن كونها ثنائية، فالعلم إمّا منقول، وإمّا مرتجل، وأمّا ما قيل عن العلم بالغلبة بأنّه لا من هذا ولا ذاك، فلا تنصرف النفس عنه مطمئنة، وذلك أنّ قولنا: (الكتاب) قد غلب على كتاب سيبويه دون غيره، وأرى أن هذا ضرب من النقل، وهو النقل من العام إلى الخاص، فكلمة الكتاب كانت مشاعًا ينطوي تحتها كل كتاب، ثم خصصت بكتاب سيبويه، وقس على ذلك ما قيل في المدينة، وابن عباس، وغير ذلك، وبهذا تسقط دعوى الوسطية.

القَوْلُ بِتَوَسُّطِ بَعْضِ الأَفْعَالِ بَيْنَ التَّعَدِّي واللُّزُومِ

يشيع في كتب النحو وَسْمُ الأفعال بالتعدي واللزوم، فالقسمة ثنائيّة، وهذا ما عليه جمهرة أهل اللغة بشتّى مذاهبهم، وتشعّب مشاربهم، ونظرة خاطفة في كتب النّحو تثبت ذلك، لكن القول بوجود أفعال لا متعدية ولا لازمة، بل هي واسطة بين التعدي واللزوم، ما لم يَشِعْ في كتب النحو بكثرة، وأيًّا كان الأمر، فهناك من يقول بذلك، ويدّعيه، وهذا ما سأقف عند بيانه ورصده، ودراسته في هذه المسألة.

وحين نتحدث عن الأفعال الّتي هي واسطة بين التّعدّي واللّزوم، فهذا يعني أننا سنتناول ضربين من الأفعال، الضرب الأول: كان وأخواتها، والضرب الثاني: الأفعال التي وردت بوجهين متعدية ولازمة، وذلك كقولنا: شكرته وشكرت له، ونصحته ونصحت له، وما كان على شاكلة ذلك.

وبالرجوع إلى كتب النّحو واللّغة، نجد أن معظمها خِلْوٌ من الوقوف عند هذه المسألة، وقد وقف بعضها – وهو قليل – عند كان وأخواتها من حيث التعدي واللزوم، وكذلك الأفعال ذات الوجهين من حيث التعدي واللزوم.

وبالعودة إلى شرح ألفية ابن مالك للأشموني، نجد أنه قد تَطَرَّقَ إلى هذه المسألة، فقال في أحد تنبيهاته في مَعْرِضِ حديثه عن علامة الفعل المتعدي وهي اتصال هاء غير المصدر به:" حَرْفُ الهاءِ يمكن أن يتَّصِلَ بـ(كان) وأخواتها والمشهور عن علماء النّحو أن هذا الضرب من الأفعال لا يمكن وصفه بتعدّ ولا لزوم، ولعلّ الذي دفع ابن مالك إلى عد هذه الأفعال من المتعدية هو شَبَهُهَا بها، ومن الممكن أن يسمّى خبرُ هذه الأفعال مفعولًا ".(الأشموني، ج١/ص ٤٣٨).

وقف الخُضَرِيُّ في حاشيته على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك عند هذه المسألة، فقال:"ولازِمٌ غير المُعَدَّى".(٣) هذا الكلام واضح في انحصار الكلام في قسمين لا غير، وهما: المتعدّي، واللّازم، بَيْدَ أنَّ الجمهور يرون أن "كان" وأخواتها بين المتعدي واللازم، فهي واسطة، وقد أجيب عن ذلك أنّ ابن مالك أدخلها في قسم المتعدي لشبهها به لكونها ترفع وتنصب، ولأنها تتصل بها هاء غير المصدر، وفي التّسهيل ذكر ابن مالك أنّ الأفعال التي وردت بوجهين، مرّة متعدّية بنفسها ومرّة بحرف الجرّ تعدّ من قبيل الواسطة، كقولك: "شكرته، وشكرت له" و "نصحته، ونصحت له"، وهذا هو القول الأصح، وقد أشار أبو حيان إلى أنّ هذا الضرب من الأفعال قسم برأسه يندرج تحت السماع". (الخضري، ج١/ص ٤٠٣،و ص ٤٠٤).

وإذا ما أردنا الرجوع إلى سيبويه للوقوف على رأيه في هذه المسألة، فسنجده قد أفرد بابًا لـ"كان وأخواتها"، فقال مبوّبًا لِـ(كَانَ وَأَخَوَاتِهَا):"الفِعْلُ الَّذِي يَتَعَدَّى اِسْمَ الفَاعِلِ إِلَى اِسْمِ المَفْعُولِ، وَاسْمُ الفَاعِلِ والمَفْعُولِ فِيهِ لِشَيءٍ وَاحِدٍ".(سيبويه، ١٨٨٨م، ج١/ص ٤٥، وص ٩٣).

لم يُعْنَ سيبويه بتقسيم الأفعال من حيث التعدي واللزوم كما فعل المتأخرون، وقد ذكر كان في قسم مستقل ليس تحت المتعدي أو اللازم، ونَفْهَمُ من هذا أن سيبويه يرى في كان وأخواتها ضربًا مستقلًّا من الأفعال لا يُوصَفُ بتَعَدٍّ أو لزوم.

والحقيقة أن آراء النحاة في هذه المسألة متشعّبة ومختلفة، فليست سواء فيما يتعلق بوجود قسم ثالث غير المتعدي واللازم، فمنهم من يرى أن لأفعال التي تتعدى تارة بنفسها وتارة بحرف الجر واسِطَةٌ بين التعدي واللزوم، وأرى أن هذا الضرب من الأفعال ذو وجهين، فهو في بعض استعمالاته متعد، وفي بعضها لازم، فقولنا: شكرته، فعل متعد، وحين نقول: شكرت له، فهو فعل لازم. وأما يتعلق بـ(كان وأخواتها) من حيث التعدي واللزوم، فلا أرى قول من قال بوسطيتها بين التّعدّي واللزوم صوابًا، بل إنّ مفهوم التعدّي أشمل من نصب الكلمة على المفعولية، فكان وأخواتها – في رأيي – من الأفعال المتعدية؛ لأنها تتعدى المرفوعَ إلى منصوب يتمم معناها، أضف إلى ذلك أنَّ القاعدة التي وضعها ابن مالك لمعرفة الفعل اللازم من غيره وهي: اتصال هاء غير المصدر بالفعل تنطبق على (كان وأخواتها)، فقد ورد أن (كَانَ) اتصلت بها هاء غير المصدر في سَعَةِ الكَلَامِ وقَرِيضِهِ، وذلِكَ كقَوْلِ النَّبِيِّ –ﷺ– لِعُمَرَ –رضِيَ اللهُ عَنْهُ– في ابْنِ صَيَّادٍ:"إِنْ يَكُنْهُ، فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ، فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ". (البخاري، ١٤٢٢هـ، ج٢/ص ٩٣).وهذا دليل على أن "كان" فعل متعد، وقد قال في ذلك ابن مالك:

عَلَامَةُ الفِعْلِ المُعَدَّى أَنْ تَصِلْ***هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عمل

القَوْلُ بِتَوَسُّطِ بَعْضِ الأَسْمَاءِ بَيْنَ التَّعْرِيفِ والتَّنْكِيرِ

مِمّا هو معلوم في كتب النّحو أن الاسم لا يَعْدُو كونَهُ نكرة أو معرفة، والكلام عن ذلك مبسوط في كتب النّحو، ولا يكاد يخلو منه كتاب، ولكن القول بوجود أسماء لاهي معرفة، ولاهي نكرة، بل واسطة بين التّعريف والتّنكير، مما لم يشع في كتب النّحو، فالقسمة المعلومة ثنائية، ولكن ما حكم الأسماء التي لا تقبل حرف التعريف (أل) ولا تقبل التنوين في الوقت نفسه؟، وذلك مثل (مَنْ، مَا، أَيْنَ، مَتَى، كَيْفَ)، أهي معرفة أم نكرة؟ أم أنّها واسطة بين المعرفة، والنكرة؟ هذا ما سأقف عنده في السطور التالية.

(٢) إشارة إلى قول ابن مالك في ألفيته: وَلَازِمٌ غَيْرُ المُعَدَّى وَحُتِم***لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَـ(نَعِم)

تشير كتب النحو إلى أن الاسم من حيث التعريف والتنكير قسمان: معرفة، ونكرة، والمعارف سبعة، وهي: الضمير، وذلك كقولك: أنا، وأنتم، وهي...، واسم العلم، مثل: خالد، وليلى...، واسم الإشارة: مثل: ذلك، وتلك، وهؤلاء ...، والاسم الموصول، مثل: التي، والذي...، والمبدوء بـ(أل المعرِّفَةِ)، أي: التي تجعل ما بعدها معرفة، مثل: الرجل، والمرأة، والأسرة...، وما كان مضافًا إلى معرفة؛ وذلك نحو قولك: رأيي قريب من رأيك، وهذا شريطة أن يكون الاسم المضاف مُمْكِنَ التعريف؛ فلا يكون من الكلمات المتأصلة في الإبهام التي لا تتعرّف بإضافة أو غيرها، كـ(شَبِيه، ومِثْل، ونَظِير، وغير) في غالب الأحوال، والنَّكِرَةُ التي تكون مقصودة من أنواع المنادى، مثل: يا طالب، أو يا معلّم؛ إذا كان المقصود من النداء شخصًا واحدًا محدّدًا تلتفت إليه قاصدًا النّداء، وتريده دون غيره.(عباس حسن، ط١٥، ج١/ص ٢١١).

والنكرة ما سوى ذلك، وهي ما تقبل (أل) مُؤَثِّرَةً فِيهَا كـ(رجل)، فإن (أل) أثرت في كلمة (رجل)، وجعلتها معرفة، أو واقعة موقع ما يقبل(أل) كـ(ذو)، فإنها بمعنى صاحب، وكلمة صاحب تقبل (أل)، فنقول: الصاحب.

ويرى بعض النحويين أن ما لا يقبل (أل) ولا التنوين، فهو واسطة بين المعرفة والنكرة، وقد أشار إلى ذلك السيوطي، فقال:" جماهير النحاة يرون عدم وجود ما يسمى واسطة بين النكرة والمعرفة، وذهب فريق منهم إلى القول بذلك، ورأى بعضهم أن ما كان خاليًا من التنوين، وأداة التعريف (أل) وَقَالَ بِهَا بَعْضُهُمْ، الْخَالِي مِنَ التَّنْوِينِ واللَّامِ، نَحْوُ: (كيف، وَمَتى، وَأَيْنَ، وَمَنْ، وَما). (السيوطي، ج١/ص ٢٢٢).

وقد أشار الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك إلى أنّه لا واسطة بين المعرفة والنكرة، وقد كانت إشارة سريعة دون التطرّق إلى ذكر أيّ تفصيل في هذه المسألة، فقد تناول ذلك في معرِض شرحه قول ابن مالك:

وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كهُمْ وَذِي***وَهِنْدَ وَابْنِي والغُلَامِ والَّذِي

فَقَالَ:"(وَغَيْرُهُ) يقصد مَا كان قابلًا لـ(أل) المعرّفة، أو كان من الأسماء التي تقع موقع ما يقبل (أل) المعرّفة، والحق أنه لا واسطة بين المعرفة والنكرة، واكتفي بتعريف النكرة ". (الأشموني، ج١/ص ٨٦).

والحاصل أن الاسم –في رأيي– لا يخرج عن كونه نكرة أو معرفة، والقول بتوسط بعض الأسماء بين المعرفة والنكرة بحجة أنها لا تقبل (أل) ولا التنوين، قول ضعيف يقوم على حجج واهية، ولو كان ما ذهبوا إليه صحيحًا، لكان الضمير – وهو معرفة بلا منازع – واسطة بين المعرفة والنكرة؛ لأنه لا يقبل (أل) ولا التنوين، وبهذا تسقط دعوى من قال بوجود واسطة بين المعرفة والنكرة.

القَوْلُ بِتَوَسُّطِ بَعْضِ أَنْوَاعِ الإِضَافَةِ بَيْنَ الإِضَافَةِ المَحْضَةِ، وَغَيْرِ المَحْضَةِ

إن الإضافة في المشهور على نوعين: الإضافة المحْضَةُ، وغير محضة، فالمحضة: هي إضافة الاسم الذي ليس وصفًا –اسم المفعول، والصّفة المشبّهة، واسم الفاعل– يشبه الفعل المضارع ، وذلك مثل قولنا: باب المسجد، ودفتر الطالبة، وهذه الإضافة تؤثر في الاسم بجعله معرفة إن كان المضاف إليه معرفة، وتخصصه إن كان المضاف إليه اسمًا نكرة. والإضافة غير المحضة: هي تلك الإضافة التي يكون فيها المضاف اسم فاعل أو صفة مشبهة وما شابه ذلك، وذلك نحو قولنا: آكل الطعام، وكريم الحي، ومضروب اليد، وهذه لا تفيد الاسم الأول تخصيصًا ولا تعريفًا.

ولكن من أيّ نوع إضافة الاسم إلى ما هو صفة في الأصل؟ وذلك كقولهم: (مَسْجِدُ الجَامِعِ)، و (جَانِبُ الغَرْبِيِّ)، و (صَلَاةُ الأُولَى)، وَ (بَقْلَةُ الحَمْقَاءِ)، أهذه الإضافات من قبيل المحضة، أم غير المحضة؟ أم أنها ليست من هذه ولاتيك؟ بل هي إضافة واسطة بين المحضة وغير المحضة؟ هذا ما ستدور حوله هذه المسألة. (ابن عقيل، ١٤٠٠هـ، ج٣/ص ٤٥).

المشهور في كتب النّحو أن الإضافة محضة، أو غير محضة، فالقسمة ثنائية، غير أن ابن مالك يرى أن إضافة الاسم إلى ما هو صفة في الأصل لا يعدّ من قبيل الإضافة المحضة ولا غير المحضة، بل واسطة بينهما، وقد أشار ابن مالك إلى ذلك في شرح

التّسهيل، فقال:" وَنَبَّهْتُ –أَيْضًا– علَى أَنَّ إِضَافَةَ الِاسْمِ إِلَى مَا كان صفة في أصله، كقولهم: (مَسْجِدِ الجَامِعَ) ليس إضافة محضة، ولا غير محضة، بل بينهما على الأصح". (ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ج٣/ص ٢٢٩).

وثمة خلاف بصري كوفي في مسألة إضافة الاسم إلى اسم آخر يوافقه في المعنى، ومسألتنا هذه تنطوي تحت هذا الخلاف، وفذلكته: أنّ أهل الكوفة يرون إضافة الاسم إلى اسم آخر بمعناه جائزة، ودليلهم ما ورد من ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلۡيَقِينِ﴾[الواقعة/٩٥].

والحاصل أنّ اليقين في المعنى نعت لكلمة (لحق)؛ لأن معناه (الحق اليقين)، والوصف في المعنى هو الموصوف نفسه، فأضاف الموصوف إلى الصفة، وهما بمعنى واحد، وقوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٞ﴾[يوسف/١٠٩]. والآخرة في الحقيقة صفة الدار، والمعنى: ولَلدّار الآخرة خير، وكقوله تعالى: ﴿فَأَنۢبَتۡنَا بِهِۦ جَنَّٰتٖ وَحَبَّ ٱلۡحَصِيدِ﴾[ق/٩]. والأصل أنّ الحَبَّ نفسه هو الحصيد، وقد تمت إضافته إليه ومن ذلك قولهم: (صَلَاةُ الأولى، ومَسْجدُ الجامع، وبَقْلَةُ الحمقاء)، و الأصل: أن الأولى هي الصلاة، والجامع عين المسجد، والبقلة نفسها هي الحمقاء، وقد تمت إضافتها إليها.

ولم يَرْتَضِ أهل البصرة ما قاله الكوفيون، و تأولوا ما جاء من ذلك مما ظاهره إضافة الاسم إلى صفته، فقالوا عن الآية الأولى: إن أصلها حق الأمر اليقين، والثانية: ولدار الساعة الآخرة، والثالثة: حبّ الزّرع الحصيد، ورأوا أن قولهم: (صلاة الأولى) تقدير: (صلاة الساعة الأولى)، وقولهم: (مسجد الجامع)، تقديره: (مسجد المكان الجامع)، وقولهم: (بقلة الحمقاء) تقدير فيه: بقلة الحبة الحمقاء، وهكذا.

وقد ذكر الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك أن إضافة الأسماء إلى صفاتها كقولك: (مسجد الجامع) غير محضة عند أبي عليّ الفارسي، وعند غيره إضافة محضة، فقال:" إِضَافَةُ الأسماء إِلَى الصِّفاتِ، مثل: (مَسْجِدُ الجَامِعِ)، و(بقلة الحمقاء)، ونحو ذلك، فإنَّ مَذْهَبُ الفَارِسِيِّ أَنَّهَا ليست من قبيل الإضافة المحْضَةِ، وَعِنْدَ غَيْرِ الفارسي تعدّ مَحْضَةً". (الأشموني، ج٢/ص٢٧).

والذي أراه في هذه المسألة أن هذه الإضافة لا تعدو كونها إضافة محضة، وغاية ما في الأمر أن المضاف إليه قد سقط من الجملة وقامت صفته مقامه، وهذا لا يغير حكم الإضافة، فيجعلها غير محضة أو واسطة بين المحضة وغير المحضة، وقَدْ عَهِدْنا في العربية حذف الموصوف وإقامة الصفة مُقَامَهُ، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ﴾[سبأ/١١] أي: دروعًا سابغاتٍ.

القَوْلُ بِتَوَسُّطِ بَعْضِ الأَسْمَاءِ بَيْنَ الِاسْمِ المُنْصَرِفِ وَعَدَمِ المُنْصَرِفِ

لا يخلو كتاب في النحو من التطرق إلى تقسيم الاسم إلى منصرف، وغير منصرف، فالاسم المنصرف هو ذاك الاسم الذي يلحقه التّنوين لعدم مشابهته الفعل، والاسم غير المنصرف هو الاسم الذي لا يقبل التنوين لاجتماع علّتين كالعلمية مع سبب واحد من ستة أشياء وهي: العجمة، مثل: إبراهيم، والتأنيث، مثل: عائشة، وزيادة الألف والنون، مثل: عثمان، والعَدْل، مثل: عمر، و وزن الفعل المضارع على الأصح، مثل: يزيد، والتركيب المَزْجِيّ، مثل: حَضْرَمَوت. أو الوصفية مع سبب واحد من ثلاثة أشياء، وهي: زيادة الألف والنون، مثل: جوعان، و وزن (أَفْعَل)، مثل: أطول، و وزن (فُعَال، ومَفْعَل) في الأعداد من واحد إلى عشرة، نحو: ثُلَاث، ومَثْلَث، ووزن(فُعَل) في كلمة: أُخَر. وقد تمنع الكلمة من الصرف لسبب واحد وهو اشتمالها على ألف التأنيث الممدودة أو المقصورة، نحو: صحراء، كبرى، ولابد أن تكون الألف للتأنيث، وأوزانها مبسوطة في كتب الصرف، كذلك تمنع الكلمة من الصّرف لسبب واحد إذا كانت على صيغة منتهى الجموع نحو: مساجد، ومصابيح، وحدّه: كلّ جمع بعد ألفه حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن.

كما نرى، فالقسمة ثنائيّة في كتب النّحو، ولكن ما حكم الاسم المحلى بـ(أل)، كـ(الرجل)، والمضاف كـ(كتاب الطالب)، والمثنى والجمع، كـ(طالبَين، مسلمِين)، أَتُعَدُّ هذه الأقسام من قبيل الاسم المنصرف؟ أم أنها غير منصرفة؟ أم أنها واسطة بين الاسم المنصرف، والاسم غير المنصرف؟ هذا ما سيكون محور مسألتنا هذه في السطور التالية.

ويعد ابن جني من أوائل من تطرقوا إلى هذا الخلاف، فقد عقد بابًا في خصائصه أسماه (باب في الحُكْمِ يَقِفُ بين حُكْمَينِ)، وذكر فيه أشياء واسطة بين حكمين، ومنها مسألتنا هذه، فقال:" وَمِنْ هذا القبيل ما كان محلّىً بـ(أل) أو كان مضافًا، نَحْوُ: البيت، وكتابه، وشجر الحقل، فَهَذِهِ الأَسْمَاءُ وما شَابَهَهَا بَيْنَ المنْصَرِفِ وغَيْرِ المنْصَرِفِ. لأنها ليست منونة، فنقول إنها منصرفة، وَفِي الوقت نفسه لا تقبل التنوين، وليس ثَمَّةَ سَبَبٌ مِنْ أسباب مَنْعِ الصرف...وكذلِكَ ما كان مثنّىً أو جمعًا، فتقول: المعلّمان، والطّالبان، والمحَمَّدُونَ، فهذه الأسماء ليست منصرفة، ولا غير منصرفة، ولا فرق بين أن تكون مَعْرِفَةً، أَوْ نَكِرَةً". (ابن جِنّي، ج٢/ص ٣٥٩).

كما أشار إلى هذا الخلاف ناظر الجيش في شَرْحِهِ على تسهيل ابن مالك المُسَمَّى: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، فقال:"الأَسْمَاءُ ثَلَاثَةٌ أَنواع: ما يسمى مُنْصَرِفًا، وما يسمّى غَيْرَ مُنْصَرِفٍ، وَمَا كان بينهما، وَهُوَ أَرْبَعَةٌ: المُضَافُ، ومَا عُرِّفَ باللَّامِ، والتَّثْنِيَةُ، والجَمْعُ، لا يُقَالُ فِيهَا: مُنْصَرِفَةٌ إِذْ لَيْسَ فِيهَا تَنْوِينٌ وَلَا غَيْرُ مُنْصَرِفَةٍ إِذْ لَيْسَ فِيهَا عِلَّةٌ تَمْنَعُ الصَّرْفَ". (ناظر الجيش، تَمْهِيدُ القَوَاعِدِ، د.ت، ج٨/ص ٣٩٦٢).

وقد تطرق السيوطي في همع الهوامع إلى هذا الخلاف كذلك، فقال ثمة بعد تناوله هذه المسألة:" الاسم لا يَعْدُو كونَه منصرفًا أو غير منصرف، ولا توسّط بينهما، وقال بذلك ابن جِنّي في المحَلَّى بـ(أل)، والاسم المضاف، فإنَّ ما كان من هذا القبيل لا يسمّى منصرفًا؛ لعدم قَبوله التنوين، ولا غير منصرف لعدم السبب، ومثل هذا يقال في التثنية والجمع، وقد سبق ابن جني في هذا الرأي شيخه الفارسي(٤)". (السيوطي، د.ت، ج١/ص ١٣٣).

كما نلاحظ، فإنَّ ما كان مقترنًا بالألف واللام، أو ما كان مضافًا، إضافة إلى جمع المذكر السالم والمثنى لا يمكن تنوينه، وليس السبب أنه ممنوع من الصرف، فليس هناك علة من العلل التي تقدم ذكرها تحول دون صرف هذه الأسماء، والحقيقة أن الاسم مادام متَّصِفًا بما سبق، فلا يمكن وصفه بأنه منصرف أو غير منصرف، بل هو نوع ثالث لا يوصف بانصراف أو عدمه، فهو واسطة بين المنصرف وغير المنصرف.

308

القَوْلُ بِتَوَسُّطِ الضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ بَيْنَ الضَّمِيرِ المُتَّصِلِ والمُنْفَصِلِ

من المعلوم أنَّ الضمير قسمان: **بارز**: وهو ماله شكل في التلفظ، وهو ذو قسمين: **متصل**: وهو ما لا يمكن الابتداء به ولايلي إلّا في السَّعَةِ، أي: في النّثر، وذلك مثل الكاف في قولك: (كِتَابُكَ) وما شابه ذلك. **ومنفصل**: وهو ما يجوز الابتداء به، ويجوز أن يلي إلا في الاختيار، أي: في النثر، وذلك مثل: أنا، وأنت، وهو...إلخ، والقسم الثاني للضمير: المستتر: وهو ما ليس له صورة في اللفظ، ولكن من أَيِّ القسمين الضمير **المستتر**؟ أهو من قبيل الضمير المتّصل؟ أم أنّه من قبيل الضّمير المنفصل؟ أم أنّه لا يعدّ متّصلًا ولا منفصلًا وهو واسطة بين المتصل والمنفصل؟ هذا محور مسألتنا هذه، الذي ستتناوله السطور التالية.

تشير كتب النحو القديمة والحديثة إلى القسمة التي ذكرتها للضمير، فقد جاء في شرح ابن عقيل على الألفية :"الضمير قسمان: بارز: وهو الضّمير الّذي يُرَى في اللّفظ، كالتّاء في قول: (قُمْتُ)، وإلى مستتر: وهو بخلاف البارز، فليس له صورة في اللّفظ؛ كالمقدّر في (قم). وينقسم البارز إلى: متصل: وهو ما لا يمكن أن نبتدئ به كلامنا، ولا يجوز أن يأتي بعد (إلا)، وذلك نحو الياء من (أبي)، والكاف من (كتابك)، وأما المنفصل، فهو ما يمكن أن يكون في مطلع الكلام، ويجوز أن يقع بعد (إلا)، نحو: أنا، وما شابهه، فيجوز أن تقول: أنا شافعي، وما قام إلا أنا". (ابن عقيل، ج١/ص٨٨.).

وَقَدْ أشار عبّاس حسن في النّحو الوافي إلى أنّ هناك من يرى أن الضّمير المستتر قسم مستقل، ورأى ثمّة أنّه من أنواع الضمير المتصل، فَقَالَ:" الراجح أن يكون الضمير المستتر ضربًا من الضمير المتصل، وليس نوعًا من الضمير المنفصل، وليس ضربًا مستقلًا بنفسه، وهو ما يسمونه: "وَاسِطَة" بَيْنَ المتَّصِلِ والمنْفَصِلِ. (عباس حسن، ج١/ص٢٢٠).

(٣) لم أهتد إلى قول الفارسي فيما بين يدي من كتبه.

وقد رجعت إلى ما استطعت الرجوع إليه من الكتب النّحويّة القديمة والحديثة؛ لأقف على شيء من هذا الخلاف، فلم أقف على غير ما في النّحو الوافي، وقد أشار عباس حسن إلى أن هذا الخلاف يمكن الرجوع إليه في حاشية الخضري، وشرح التصريح على التوضيح، وقد رجعت إليهما باحثًا عن شيء من هذا الخلاف، فلم أهتد إلى شيء من ذلك.

والحاصل أنّ الجمهور يرى أنّ الضمير المستتر نوع من الضمير المتّصل، وليس منفصلًا أو واسطة بين الضمير المتصل والمنفصل، والحقيقة أن الضمير المستتر لا يمكن عده من قبيل الضمير البارز المتّصل؛ لأنه لا صورة له مُتَّصِلَةً بالفعل، فهذا يمنعنا من القول بكونه ضميرًا متصلًا، والذي أرجحه، وأميل ليه أن الضمير المستتر من قبيل الضمير البارز المنفصل لا المتصل، وقولنا: الفاعل ضمير مستتر تقديره(هو) دليل على كونه منفصلًا، ولا يَتَأَتَّى غير ذلك.

الخاتمة

في نهاية هذا البحث، وبعد سَبْرِ هذه المسائل الموسومة بالتوسط بين حكمين متقابلين، ودراستها دراسة تحليلية وصفية، نستطيع أن نخلص إلى النتاج التّالية:

١. القول بالتوسط بين حكمين من الأقوال المرجوحة في الغالب، فبعد النظر في هذه المسائل، ودراستها، والاطلاع على حجج القائلين بالتوسط، تبيّن لي أن معظم المسائل التي وسمت بالتوسّط بين حكمين مرجوحة، وتقوم على أدلّة جدّ ضعيفة.

٢. رجّحت القول بالتّوسّط في مسألة: (القَوْلُ بِتَوَسُّطِ الأَسْمَاءِ بَيْنَ الإِعْرَابِ والبِنَاءِ قَبْلَ تَرْكِيبِهَا)، ففي هذه المسألة أرى أنّ الأقوم والأصح أن يقال: إنّ الكلمات قبل أن تنظم في سلك جملة لا تعدو كونها واسطة بين الإعراب والبناء؛ وذلك لعدم مقتضي أحدهما.

٣. كذلك رجحت مذهب التوسط في مسألة: (القَوْلُ بِتَوَسُّطِ بَعْضِ الأَسْمَاءِ بَيْنَ الِاسْمِ المُنْصَرِفِ وَعَدَمِ المُنْصَرِفِ)، فالمحلى بالألف واللام كـ(الرجل) لا يمكننا القول سوى أنه واسطة بين المنصرف وغيره؛ وذلك لعدم جواز تنوينه، ولعدم وجود ما يقتضي منعه من الصرف.

ثَبَتُ المَصَادِرِ والمَرَاجِع

القرآن الكريم.

أبو البقاء، يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، تقديم: د.إميل بديع يعقوب، (لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ، ط١).

أبو الفتح عثمان بن جنّيْ، الخصائص، (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤).

أبو الفتح عثمان بن جني، اللمع في العربية، تح: فائز فارس، (الكويت: دار الكتب الثقافية).

أبو القاسم جار الله الزّمخشريّ، المفصل، تح: علي بو ملحم، (بيروت: مكتبة الهلال، ط١، ١٩٩٣م).

أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، الكشاف، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط٣، ١٤٠٧هـ).

أَبُو بِشْر، عمرو بن عثمان سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣، ١٤٠٨هـ، ١٨٨٨م).

أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبد الرحمن علي سليمان، (القاهرة: دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ).

جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، شرح تسهيل الفوائد، تح: د.عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، (مصر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ).

شمس الدين محمد الفارضي، شرح ألفية بن مالك، تح: مصطفى شحاتة الحسنين أبو سمرة؛ لنيل درجة العالمية "الدكتوراه"، إشراف: أ.د. حمدي عبد الحميد المقدم. (القاهرة: جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، ١٤٠٩هـ).

عباس حسن، النحو الوافي، (مصر: دار المعارف، ط١٥، د.ت).

عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد الهنداوي، (مصر: المكتبة الوقفية، د،ط).

عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، تح: محيي الدين عبد الحميد (القاهرة: دار مصر للطباعة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ).

علي بن مؤمن الشهير بابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، (لبنان: مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م).

مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، (مصر: دار الدعوة، د،ط).

محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، تح: محمد زهير الناصر، (السعودية: دار طوق النجاة، ط٩، ١٤٢٢هـ).

محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محيي الدين عبد الحميد، محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م).

محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ).

محمد بن مصطفى الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ٢٠٠٥هـ).

محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش، تَمْهِيدُ القَوَاعِدِ بِشَرْحِ تَسْهِيلِ الفَوَائِدِ، تح: على محمد فاخر، وآخرون، (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة).

محمد محيي الدين عبد الحميد، منحة الجليل بشرح ابن عقيل، (القاهرة: دار مصر للطباعة، ط٢٠، ١٤٢٠هـ).

مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، (بيروت: المكتبة العصرية، ط ٢٨، ١٤١٤هـ).